الحكاية الفلسطينية الجامعة وصهينة خطاب المقاطعة

د. عبد الرحيم الشيخ*

خطاب المثقفين اليهود المؤيدين لسياسات مقاومة إسرائيل ومقاطعتها لأجل فلسطين.

من خلال هذا التحليل يمكن أن يُستشف أن موقف بعض المثقفين اليهود في السياق الغربي من المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل من أمثال جوديث بتلر وحاييم براشيث، ودعوتهم إلى ضرورة إعادة تعريف «الحرية الأكاديمية» في اللاهوت الثقافي الأمريكي بخاصة، وبناء على مداخلات الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، يمكن أن يختلط بموقف بعض المثقفين اليهود، داخل فلسطين التاريخية وخارجها، من أمثال نيف غوردون وناعوم تشومسكي على سبيل المثال لا الحصر، وموقف بعض المثقفين العالميين، من المقاطعة وحصرها في الدعوة إلى إنهاء الاحتلال دون الوقوف بحزم على ما نتج عن خطيئة إسرائيل الكبرى، وهي نكبة العام ١٩٤٨، من شتات فلسطين وضياع للأرض ولإمكانية تقرير المصير.

إن قراءة هذه المواقف، وتفنيد بعضها، ومساجلة الآخر سيسهم بلا شك في فولذة الجسم الوطني الفلسطيني الموحَّد باسم «اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها»، وعمقه الفكري اللامع المتمثل في «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل»، واضح الرؤيا، والممثل للفلسطينيين في فلسطين التاريخية، والمتواصل بفاعلية عالية مع العمق العالمي المناصر للقضية الفلسطينية، والمثال الذي ينبغي احتذاؤه سياسياً (على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية كبيت جامع للفلسطينيين). ولا شك أنه لن يتم تفعيل المقولة الثقافية العليا للثقافة الفلسطينية المقاومة، إلا بتفعيل حركات المجتمع المدني من هذا الطراز، الحركات غير المحكومة باشتراطات سياسية، والتي أثبتت، يوماً بعد آخر، قدرتها على التغلب على الانقسام المأساوي على نحو جعل المقولة الجماهيرية تسبق المقولة الرسمية؛ واستعادة الريادة الفلسطينية في توجيه الخطاب والموقف العالمي من القضية الفلسطينية وإسرائيل العنصرية؛ والعمل على إنهاء الاستعمار لا الاحتلال وحسب، وتكريس الثوابت الوطنية وتجاوز الخطايا والأخطاء في تاريخ فلسطين التراجيدي منذ النكبة وحتى اللحظة في كافة جغرافيات فلسطين التاريخية والشتات.

*رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

لعله من اللافت أن المسألة الفلسطينية لم تحظ يوماً بدراسة فلسفية ترصد تحوُّلاتها، كحكاية جامعة، بين «القوة» و«الفعل»، ما أدى إلى ضياع «جوهرها» خلال معركة «الوجود». وبصياغة أقل كثافة يمكن القول إن المسألة الفلسطينية، اليوم بأكثر مما كانت عليه في الأمس، صارت مقولة سياسية بعد أن كانت حدثاً تاريخياً، فلم تعد «ثوابتها» التاريخية محكومة بسجال الأخلاق، بل غدت «طروحات» سياسية يحكمها قانون الإمكان. وبذا، فقد انحكمت حدثية القضية الفلسطينية، ومقاطعة إسرائيل من أجل فلسطين في هذا السياق ليست استثناءً، بهذا التحوُّل المعياري الذي مكّن بعض المؤدين لفكرة المقاطعة من صهينتها، أي حصرها في «حدود» خط الهدنة للعام ١٩٦٧، وأتاح للرسمية الفلسطينية أن تميز بين «بضائع المستوطنات» و«البضائع الإسرائيلية». ولفهم الخلفيات التي مكّنت من هذه «الصهينة المزدوجة» للمقاطعة، فلا بد من العودة للوراء قليلاً لترسيم بعض الإرهاصات السابقة لهذا التقاطع السوريالي بين «المقولة الفلسطينية الرسمية» و«المقولة الصهيونية أو المصهيَنَة».

لقد خضعت فلسطين، كحبكة وطنية، لذات القانون الناظم لتشكُّل القوميات الحديثة، إذ إن الهوية الوطنية تتم هندستها من قبل حركات قومية «تصنعها» ولا «تخلقها». فالحكاية الفلسطينية، جملةً، هي صنيعة الحركة الوطنية الفلسطينية. وعليه، فقد تأثرت هذه الحكاية بالسياق العام لتخلُّق القوميات في أوروبا، وما رافقه من مواقف في القرن التاسع عشر وصاعداً تجاه غير الأوروبيين، وبخاصة اليهود والعرب. وبما أن الهوية الوطنية بحاجة إلى تحويل القصة الشفاهية لجماعة معينة إلى حكاية تاريخية مكتوبة ورأسمال طباعي تمتلكه الحركة الوطنية، فقد خضع تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية لهذا القانون عبر تشكيل عَلماني لمكوِّناتها الثلاثة الكبرى (الأرض، والناس، والحكاية التاريخية)، وقامت عليه المؤسسة السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وصارت هي مناط الحكاية في مسار تحوُّلها من حدِّ «الوجود» إلى حدِّ «الفعل».

لكن الحكاية الفلسطينية ارتبطت سياسياً، لا وجودياً، بتشكُّل هوية نقيضة، هي الهوية الإسرائيلية التي قامت على إنجازها الحركة الصهيونية، والتي وسمها إيلان بابيه مرةً بأنها «أنجح حركة قومية في التاريخ، لأنها وجدت لتخلق شعباً واحداً، فإذا بها تخلق شعبين!» ولا شك أن القانون الناظم العام الذي انطبق على الحالة الفلسطينية ينطبق، كذلك، على الحالة الإسرائيلية، على الرغم من الفارق الجوهري بين تشكُّل الحركة الصهيونية كحركة قومية استيطانية ومرتبطة بمشروع استعماري ممركز أوروبياً، وكون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة تحرر وطني أصلانية مناوئة لها.

ولكن تشخيص الأزمة في الهوية الفلسطينية وإشكالات التأريخ لها في علاقتها بالحركة الصهيونية، يمكن إيجازه في: أنه بينما نجحت الحركة الصهيونية في تحويل فكرتها إلى وجود فعلي تمثل بإقامة دولة إسرائيل كدولة حصرية لليهود وإنهاء حالة المنفى، عملياً على الأقل؛ فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية في تحويل وجود الشعب الفلسطيني (وإنهاء شتاته) إلى فكرة، أي إلى حبكة تاريخية قادرة على دخول التسجيل التاريخي العالمي الذي صكته الحداثة الممركزة أوروبياً. استطاعت الفكرة الصهيونية أن تتحول إلى وجود، ولم يستطع الوجود الفلسطيني أن يؤسس فكرته، فانتصرت «الفكرة الصهيونية» على «الوجود الفلسطيني» انتصاراً لم يكن وايزمن يتوقعه في رسالته إلى بلفور في العام ١٩١٨، والتي جاء فيها أن مشكلة الحركة الصهيونية والامبريالية الغربية إنما تكمن في «الوجود العربي» في فلسطين كتحد أكبر لـ«الفكرة الصهيونية»-الغربية عنها، إذ يرى إدوارد سعيد أن «فلسطين نفسها هي فكرة سجالية، ومقولة موضع تنازع بين الفلسطينيين والصهيونية،» وقد كانت هذه «الفكرة» وتمثلاث «الوجود» المحقق لها بؤرة التحولات المركزية في فكر كل من الحركة الصهيونية وحركة التحرر الوطني الفلسطيني.

وبذا، فقد تم «إنتاج إسرائيل» عبر عملية استشراقية جعلت الحركة الصهيونية ممثلاً شرعياً ووحيداً ليهود العالم، بما فيهم، وللمفارقة، اليهود العرب (ومنهم اليهود الفلسطينيون)، وذلك بإدماج الحركة الصهيونية وتاريخ اليهود ضمن «التاريخ الغربي العام»-الممركز أوروبياً، منذ العام ١٤٩٢، على الرغم من وجود الصهيونية وتحقق مشروعها في «الشرق»-غير الأوروبي. أما التصوُّر النقيض، فقد أطلق عليه سعيد مصطلح «الفلسطنة» أو "Palestinianism" الذي لم يكن مجرد بوصلة له للدفاع عن «الوجود الفلسطيني» قبالة «التأويل الصهيوني» وحسب، بل كان الحل الأوحد والعادل نسبياً لحل القضية الفلسطينية من خلال دولة الميثاق الفلسطيني الأول الديمقراطية. وبذا، لم تكن «الفلسطنة» حبكة نقيضة للحبكة الصهيونية ومعينها الاستعماري-الاستشراقي وحسب، بل كانت فكرة نقيضة للبرنامج السياسي الحصري للحركة الصهيونية الداعي إلى إقامة وطن قومي لليهودي في فلسطين لليهود وحدهم، أي «دولة اليهود» وليس «دولة يهودية» وحسب. وقد تجلت هذه الفلسفة في بدايات مسيرة الثورة الفلسطينية عندما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامج الدولة الديمقراطية العلمانية في حدود فلسطين التاريخية.

تمثَّل الحل، إذاً، في دولة ينعم مواطنوها بحقوق جماعية واجبات مبنية على أساس المفهوم العلماني لفكرة المواطنة دون أي تمييز لأحد بناء على الدين أو الإثنية أو اللون، فجاء الميثاق الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٨ معرفاً هدفه بـ«إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين» ينعم فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية. وقد وضع هذا الإعلان إسرائيل والعالم، في حينه، على محك أنه يمكن إسرائيل (لو لم تكن دولة استعمارية) أن تكون ديمقراطية أو يهودية، ولكن ليس الإثنتين معاً. لكن هذا التحدي للفكرة والوجود الصهيونيين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لم يدم طويلاً.

فخلافاً للسائد بأن اتفاق أوسلو كان إعلان شهادة الوفاة لخيار الدولة الديمقراطية، فقد أعلنت وفاة ذلك الخيار بعد أقل من ست سنوات على إعلانه وذلك عبر مشروع السلطة الفلسطينية (أو البرنامج المرحلي) الذي تبدَّت إرهاصاته في خطاب «البندقية وغصن الزيتون» الذي ألقاه الرئيس ياسر عرفات في الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤، وبعد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. لقد كان هذا الإسقاط لخيار الدولة الديمقراطية، لصالح مشروع السلطة الفلسطينية، أولى قطع الدومينو في هجر مفهوم الفلسطنة، التي نظر لها إدوارد سعيد، والبرنامج السياسي المتقاطع معها الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية لمدة لم تزد عن ست سنوات. أما توقيع اتفاقية أوسلو، في العام ١٩٩٤، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة في العام ١٩٩٥، فلم يكونا إلا من باب تحصيل الحاصل فيما يتعلق بنهاية مشروع الدولة الديمقراطية، العلمانية ضرورةً، بعد إعلاني مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٧٤، وإعلان الاستقلال في الجزائر في العام ١٩٨٨ الذي تضمن اعترافاً بإسرائيل حتى قبل رسائل الاعتراف المتبادل في العام ١٩٩٣.

في لحظة العام ١٩٧٤تحوَّلت حركة التحرر الوطني الفلسطيني من حركة نقيضة للحركة الصهيونية إلى واحدة من نسخها، وذلك بتنازلها عن مشروع «الدولة الديمقراطية»-التعددي لصالح مشروع «السلطة الفلسطينية»-الحصري الذي جعلها حركة ساعية على تأسيس دولة على جزء من فلسطين التاريخية لا يشكل العنصر اليهودي أحد مكوناتها الديمغرافية أو الثقافية من ناحية، وتترك الساحة للحركة الصهيونية وكيانها الاستيطاني القائم لتتولى المسؤولية: عن يهود العالم بمعاهدات الهعفاراه»، واليهود العرب بالتواطؤ على «يهود الضائقة»، ويهود فلسطين عبر ما أسهمت حتى «المادة السادسة من الميثاق الفلسطيني» في تحويلهم إلى تراث تحدد مرة وانطفأ... أو ترمّد، للدقة، في بوتقة الصهر الصهيونية.

هنا، بدأت عملية التهاوي والنكوص ليس في الوجود الفلسطيني وحسب، بل وفي الفكرة الفلسطينية، حيث أدت عملية تجريد الفكرة الفلسطينية من ذاتها، ومن فحواها، على امتداد عقدين (١٩٧٤-١٩٩٤)، إلى خمسة تداعيات كارثية على المسألة الفلسطينية، أدت إلى ما أسميه هنا، وفي غير مكان: «حالة النفق» كمصير «للوجود الفلسطيني»، وحالة «الاستشراق المحلي» كمصير لـ«الفكرة الفلسطينية» وهذه التداعيات، هي:

تحويل الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة مقاومة وتحرر شمولية (من لفلسطينيين وغير الفلسطينيين، يهوداً ومسيحيين ومسلمين)، إلى حركة وطنية منحرفة عن مسارها، إذ حازت مثالب الوطنيات ما بعد الاستعمارية دون أن تنجح في تحويل القضية التي ناضلت من أجلها حتى إلى شرط ما بعد استعماري تقليدي؛

وتعديل روح الجماعة الفلسطينية المتخيلة، وفكرتها عن ذاتها، ليس فقط من خلال استثناء العرب واليهود العرب، وغيرهم من اليهود المناصرين للقضية الفلسطينية (الذين غالباً ما يتم استعمالهم واستغلالهم من قبل الحركة الصهيونية من أجل منح إسرائيل طابعها اليهودي)، بل واستثناء جزئين صميميين من تكوينة الشعب الفلسطيني، هما: فلسطيني فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨، وفلسطينيي الشتات الذين أجبروا على الرحيل أثناء عملية التطهر العرقي لفلسطين من سكانها الأصليين في غمار حرب العام ١٩٤٨، وما تلاها من أحداث دون أن ينعموا بتطبيق حق العودة المنصوص عليه في القرار ١٩٤؛

وتحويل المجتمع المدني الفلسطيني الفتي، من كونه جزءاً من الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار إلى حركة تعمل على التعايش مع الاستعمار و«تفكيكه»، وإلى جماعات من «الوسطاء»، كما يسميهم منظرو ما بعد الاستعمار، بين الشعب المقهور من جهة، والسلطة الجديدة في التي يديرها جزء من القيادة التاريخية للفلسطينيين حسب اتفاقيات أوسلو مع المستعمرين الإسرائيليين وسندهم الأمريكي؛

وتشريع الأبواب أمام المبادرات السياسية والثقافية المتنوعة لحل المسألة الفلسطينية مبتعدة عن حل الدولة الديمقراطية الذي ابتدأت حركة التحرر الوطني الفلسطيني بطرحه منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل أكثر هذه المبادرات لفتاً للنظر المبادرات التي خرجت من فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨ منادية بـ«دولة كل المواطنين»، ومبادرة «حل الدولة الواحدة»، وغيرها..

وتغيير موضع الاهتمام، على الصعيد الثقافي، من سياسات بناء الذاكرة الجماعية الفلسطينية إلى سياسات طمسها عبر تكريس سياسات النسيان الجماعي كما يظهر في شرط النفق الاستعماري، وكما يظهر في حالة ما بعد الاستقلال في رائعة الطاهر وطار: الشهداء يعودون هذا الأسبوع.

في ظل هذا التداعي الكبير لـ«فكرة» الفلسطنة والوجود الفلسطيني في آن معاً، وفي أعقاب فشل أوسلو المدوي الذي انتهى باجتياح المدن الفلسطينية وتدميرها خلال انتفاضة العام ٢٠٠٠، واغتيال الشهيد ياسر عرفات، ونبذ قيادة السلطة الفلسطينية الجديدة بسفور تام لإمكانيات المقاومة العسكرية... برزت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وتشكَّلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها...وصارتا بوصلة لحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل من أجل فلسطين في زمن قياسي لم يتجاوز نصف عقد.

ولعل قارئ نداء المبادئ العامة للحملة الفلسطينية للمقاطعة يسترجع بلاغة الميثاق الفلسطيني الأول في تحمل مسؤولية الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وإيصال مظالم الفلسطينيين في جغرافيات الوطن المحتل وفي الشتات على حد السواء. يحدد هذا النداء، الذي يعتبر «دليل مقاطعة إسرائيل» عالمياً، أهم المبررات الأخلاقية والقانونية التي تستخدمها حملات مقاومة التطبيع مع إسرائيل ومقاطعتها على المستوى المحلي والعربي والعالمي، وهي: رفض إسرائيل الاعتراف بالمسؤولية عن نكبة الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، وما شملته من تطهير عرقي خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإنكارها للحقوق المكفولة للاجئين في القانون الدولي، وأهمها حق العودة-أي حقوق الفلسطينيين في الشتات خارج أرض فلسطين التاريخية؛ وتواصل الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية-أي حقوق الفلسطينيين القاطنين في أراضي فلسطين المحتلة في العام ١٩٦٧؛ واستمرار التمييز العنصري الشامل ضد فلسطينيي فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨ والتفرقة العنصرية الناجمة عنه، على نحو يداني نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا- أي حقوق الفلسطينيين القاطنين، كسكان أصليين، في أراضي فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨.

وبما أن هذه الحملة أعادت «الفكرة» الفلسطينية إلى «جوهرها» الإنساني، وغير الحصري، وأسهمت في جعل إسرائيل تدفع أثماناً سياسيةً واقتصادية باهظة، فقد بدأت تستهدفها ثلاث حملات تتفاوت في ضراوتها، وإعلان أهدافها، وسفور أدواتها، ولكن اثنتين منها تشتركان فيما يمكن تسميته «محاولة صهينة المقاطعة.» الأولى؛ هي الملاحقة الإسرائيلية الرسمية التي أسفرت مؤخراً عن «تشريع» قانون في الكنيست لتجريم كل من يدعو لمقاطعة إسرائيل، وتغريمه عن «الضرر» المتحصل عن دعوات المقاطعة؛ والثانية، ظهور تيار يهودي-غربي ناشط في حملات المقاطعة شريطة أن تستهدف «إنهاء الاحتلال» ومقاومة الاستيطان، أي اعتبار الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ هو بداية الخطيئة، لا الاستعمار الصهيوني لفلسطين الذي بلغ زباه في نكبة العام ١٩٤٨؛ والثالثة، هي الحملة الفلسطينية الرسمية لمقاطعة «بضائع المستوطنات» وتمييزها عن «البضائع الإسرائيلية»، وذلك كآلية ضغط تفاوضية، وحملة علاقات عامة لكسر العزلة الداخلية للسلطة الفلسطينية ليس إلا.

لا شك أن كل واحدة من هذه الحملات تحتاج إلى مقالة خاصة، لكن ما يجمع بينها هو اندراجها في سياق «الاستشراق» المزدوج الذي ابتليت به المسألة الفلسطينية منذ نشأتها. ولكن أكثر هذه الحملات جدارة بالدراسة، هي الحملة الثانية، التي لم تكن بسفور مؤسسة الاحتلال الإسرائيلية في التضييق على حملة المقاطعة، ولا بصفاقة الرسمية الفلسطينية في محاولة احتوائها أو اللحاق الغائي الباهت بمنجزاتها. ولعل سبر ظروف تخلُّق الحملة الثانية ودوافعها لا يتأتى إلا بتحليل النسيج الثقافي الذي ولَّد تقاطعاً إشكالياً بين «المسألة اليهودية» و«المسألة الفلسطينية» لدى مجموعة من المنظرين العالميين، من أمثال جوديث بتلر، وما نتج عن هذا التقاطع من مواقف أخلاقية تجاه قضايا مقاومة إسرائيل ومقاطعتها لأجل فلسطين، الأمر الذي سيظهر في دراسة تفصيلية في العدد القادم من مجلة الدراسات الفلسطينية.

يقرأ هذا التحليل التقاطع، رأسياً، على ثلاثة مستويات: أولها، ظهور تيار تقدُّمي عالمي في الثقافة اليهودية الناقدة لحصرية الفكرة الصهيونية وتمثُّلاتها في التحقق الفعلي للفكرة بالأنموذج الدولاني لإسرائيل وما اقترفته بحق فلسطين والفلسطينيين؛ وثانيها؛ تجدد هذا التيار في الثقافة والأكاديميا الإسرائيلية ابتداءً من عقد الثمانينات في القرن الماضي وحتى اللحظة؛ وثالثها، كيفية تلقِّي هذين التيارين في الثقافة الفلسطينية، وما أحدثه هذا التلقي من أثر على هنا، لن يتم الخوض في تفصيلات الموقف «المُتَّهم» للنسخة التي تم عرضها للتو من المقاطعة (المقاطعة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧) على أنها محاولة لصهينة المقاطعة، على الرغم من أنني أتفق، من حيث المبدأ، مع هذا التشخيص؛ وعلى الرغم، كذلك، من قناعتي بأن الخطوط العريضة التي أصدرتها الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (في نداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية الصادر في نيسان ٢٠٠٤)، هي الأكمل والأشمل كبرنامج فعال لإحقاق الحق الفلسطيني ومعالجة الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين في عموم فلسطين (المحتلة في العام ١٩٤٨ أو في العام ١٩٦٧) وعلى فلسطينيي الشتات، إلا قراءة تطور موقف هؤلاء المثقفين اليهود إيجاباً من المقاطعة لإسرائيل ومقاومتها من خلال الاشتباك الفكري والتنافذ السياسي، في آن معاً، مع إرث عريق في تاريخ مناهضة الصهيونية وإسرائيل، وبخاصة كتابات مارتن بوبر، وحنه آرنت، وبريمو ليفي، وغيرهم، ممن دشنوا سياقات أكثر جذرية في نقد الصهيونية وإسرائيل دون الوقوع في حبائل الاتهام باللاسامية أو اليهود الكارهين لأنفسهم أو المتآمرين على دولة القومية العنصرية (إسرائيل) التي قد يفترض انتماؤهم لها.

إن قراءة هذه المواقف، وتفنيد بعضها، ومساجلة الآخر سيسهم بلا شك في فولذة الجسم الوطني الفلسطيني الموحَّد باسم «اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها»، وعمقه الفكري اللامع المتمثل في «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل»، واضح الرؤيا، والممثل للفلسطينيين في فلسطين التاريخية، والمتواصل بفاعلية عالية مع العمق العالمي المناصر للقضية الفلسطينية، والمثال الذي ينبغي احتذاؤه سياسياً (على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية كبيت جامع للفلسطينيين). ولا شك أنه لن يتم تفعيل المقولة الثقافية العليا للثقافة الفلسطينية المقاومة، إلا بتفعيل حركات المجتمع المدني من هذا الطراز، الحركات غير المحكومة باشتراطات سياسية، والتي أثبتت، يوماً بعد آخر، قدرتها على التغلب على الانقسام المأساوي على نحو جعل المقولة الجماهيرية تسبق المقولة الرسمية؛ واستعادة الريادة الفلسطينية في توجيه الخطاب والموقف العالمي من القضية الفلسطينية وإسرائيل العنصرية؛ والعمل على إنهاء الاستعمار لا الاحتلال وحسب، وتكريس الثوابت الوطنية وتجاوز الخطايا والأخطاء في تاريخ فلسطين التراجيدي منذ النكبة وحتى اللحظة في كافة جغرافيات فلسطين التاريخية والشتات.

فلسطين.. الفعل الثقافي

حميد سعيد*

« ١ »

كانت فلسطين وما زالت وستبقى، حالة استثنائية في ما تُشكِّل من حضور رمزي،ليس بفعل الجغرافية ولا بفعل التاريخ ولا بتأثير غامض ومتوهم للميثولوجيا، فهذا الحضور الرمزي في تعدديته، تداخل فيه الخيال بالواقع والواقعي بالأسطوري، وصار ما هو حق وما هو باطل، في حالة صراع، لعله الأخطر والأوسع والأكثر دراماتيكية بين مثيلاته من حالات الصراع.

ومنذ اللحظة التي ذهب فيها متخيلو المشروع الصهيوني، إلى تبني التاريخ الأسطوري، تحولت فلسطين إلى قضية تشتبك فيها مؤثرات كثيرة، وهذه المؤثرات تشتبك فيها عوامل كثيرة أيضاً، سياسية ودينية واقتصادية وفكرية، لذا كان رد الفعل، على المتخيل الصهيوني في تبنيه ما هو أسطوري، وما زال، وهنا أؤكد على استمرار رد الفعل، أكبر بكثير من أن يكون مجرد حراك سياسي، وعلى طرفي الصراع، منْ تبنى هذا المتخيل، بصفته التي أشرت إليها، ومدّه باسباب القوة، ومنْ واجهه وحاول الحد من فعله العدواني.

ومنذ اللحظة التي نتج عن المتخيل الصهيوني، جبهتان، متبنية ورافضة، كانت الغلبة على صعيد القوة الغاشمة، لجبهة التبني، فانقضت بشراسة على وطن وشعب وحقائق تاريخية ، وثوابت وضعية، فاقترفت من التجاوزات ما لاحدود لها، وكان زخم ما حققته من انتصارات مادية، يكفي لإنهاء أي صراع،والإنتهاء منه إلى غير رجعة، لو كانت فلسطين مجرد قضية سياسية، وبالوسائل التي تنهى بها الصراعات، حيث تكون القوة وما توظف من وسائل وأدوات سياسية وفكرية ودعائية واقتصادية، لصالح الطرف الذي يقترن ما يعده نصراً، بإلغاء الآخر.

لقد وظف المتخيَّل الصهيوني، كل أسباب القوة الغاشمة ووسائلها لإنهاء ما اختار من مواجهة لصالحه،وتوفَّر له من عوامل الدعم المادي ما لم يتوفر لغيره، ولاأظن إن من المبالغة القول، ما لم يتوفر لغيره على امتداد التاريخ القديم والمعاصر، لكنه لم يحقق ما كان قد خطط له، لإنهاء المواجهة لصالحه،فالجبهة الأخرى في الصراع، ما زالت تواصل إبداع أدوات مواجهتها وما زالت تواصل فعلها وتستمر في المواجهة بأدوات لاتصلح القوة المادية الغاشمة لإنهائها.

إن ما لم يدركه المتخيل الصهيوني، وهو يعيش واقع انتصاراته المادية في الحرب والسياسة، إنه في مأزق، ذلك أن معيار الإنتصار في ما هو سياسي،لايصلح في ما هو أخلاقي، وعندي وأنا أتحمل مسؤولية ما أقول، إن القضية الفلسطينية، قضية أخلاقية بامتياز ، من دون أن أغض الطرف عما هو سياسي فيها، بامتياز أيضاً، لذا فإن الفلسطيني،وأنا لاأقصد بالفلسطيني من كان من سلالة الفلسطينيين، وإنما كل من هو في الجبهة التي ترى ، في كل ماحققه المتخيل الصهيوني، خطأً تاريخياً ينبغي أن يصحح، يواصل المقاومة، حتى مع تراجع السياسي، ومقاومة الفلسطيني في مكوناتها الوجودية، تشكل تحدياً ليس لممثلي المتخيل الصهيوني فحسب، وإنما للفلسطيني الذي يرى القضية الفلسطينية، من منظور رؤية سياسية فقط.

إن هذه الرؤية، تحاصر ما هو تاريخي بالمرحلي ، وما هو أخلاقي بالمادي، وبالتالي، تضعها في ميزان لايشك أحد في أن كفته تميل لصالح مشروع المتخيل الصهيوني.

« ٢ »

منذ بداية النشاط الصهيوني، بهدف الإستيلاء على فلسطين، شكلّت القضية الفلسطينية رافعة للوعي القومي في الوطن العربي، وامتد هذا التأثير الى العالم الإسلامي، وحين كانت النكبة، كان الوعي العربي قد أدرك إن الهزيمة ما كانت هزيمة عسكرية حسب، نتيجة فارق كمي أو نوعي في التسليح،ولم تكن مجرد هزيمة سياسية، بفعل تحالف قيادة الحركة الصهيونية مع القوى الكبرى في العالم، ولم تكن هزيمة الحكومات العربية التي هزمت في ما كان يبدو للكثيرين إنها معركة حسم عسكري.

لاشك أن كل أسباب الهزيمة هذه، قد تم تناولها،لكن الهزيمة، كما أدركها وعي التغيير، كانت هزيمة واقع متخلف، وهذا الوعي انتهى إلى متغيرات حقيقية في مختلف البنى العميقة في الواقع العربي، إذ كانت إشارة البدء في صعود المشروع القومي، وما أفصح عنه من حيوية ثقافية، شكلّت وما زالت السمات الأساسية للثقافة العربية في هذا العصر.

إن المتغير الثقافي، ليس محاولة فردية أو مجموع محاولات فردية، حتى وإن ارتبط بمواهب كبيرة، عبرت عنه في إنجازاتها الإبداعية، بل هو استجابة لمتغير عام، لذا كانت المتغيرات الثقافية وتحولاتها وحركات التجديد التي تقترن بها وتعبر عنها، تبشر بما هو عام من المتغيرات، تسبقها وتمهد لها أو ترافقها، فإذا أنجز المتغير العام مشروعه واستقر وتحول إلى نظام حريص على ما هو ثابت، تفصح الثقافة عن وعود جديدة، تظهر في بنى ثقافية جديدة، ولو رصدنا صعود موجة التغيير الثقافي، في الحياة العربية، ومن دون مواقف مسبقة، لوجدنا أنها اقترنت، بالمتغير العام في الحياة العربية، الناتج عن تجربة النكبة،فالقصيدة الجديدة ، كان ظهورها وصعودها كحالة تغيير في الشعر العربي، وليس كمحاولات فردية،ظهرت هنا أو هناك وبدوافع مختلفة، من نتائج ما كان من حركة للتغيير والتجاوز، وليس كما يذهب البعض بسذاجة،إلى أنها من فعل تقليد أشكال شعرية تكرست في الشعر الغربي، أو أنها نتيجة هاجس فردي، أقدم عليه شاعر هنا وآخر هناك.

بدليل إن المحاولات الفردية، مرت وانتهت،أما حركة الشعر العربي الجديد فقد ترسخت وتواصلت، وما زالت تواصل حضورها سواء في ما أنجزت أو في تحولاتها المستمرة، ومثل هذا المتغير، شهده المسرح العربي، كتابة وعروضاً،ففي ذرى تجريبيته كان يبحث عن تكريس خصوصيته في المصادر التراثية وتجارب التراث الشعبي، وفي ما يتناول من قضايا وموضوعات، وكذلك كانت القصة القصيرة والرواية، والموسيقى والغناء، والفن التشكيلي وفن العمارة وتخطيط المدن.

إن جميع هذه الأجناس الأدبية والثقافية، بدأت تحولاتها بموازاة ماكان يحدث من محاولات تحول في الواقع العربي،بعد ان انتهت المواجهة مع المشروع الصهيوني إلى ما اصطلح على وصفه بالنكبة، حيث كان المآل الفلسطيني، المحفز الأقوى، إلى فعل ثقافي جديد ومعبر عن جوهر المشروع القومي.

وعلى هذا الصعيد، كانت ظاهرة الثقافة النقدية، التي ظهرت في فكر حركات سياسية وكتابات فكرية وقراءات أكاديمية، لو أعدنا قراءتها الآن بوعي نقدي متفتح، لابحماسة شعارية ولا بانغلاق التشبث بما نعرف،لاكتشفنا أنها على قدر طيب من العمق والأصالة والقدرة على التشخيص والإضافة، لكن هذه الثقافة النقدية، ضاعت بين أحاديتين، أحادية الفكر السلطوي وأحادية الثقافة المستلبة .

« ٣ »

لطالما تساءلت، حين أستذكر كل ما كان من إنجاز ثقافي اقترن بفلسطين،و على امتداد ما يقرب من قرن،توالت الكتابة الفكرية والأدبية عن فلسطين،هل هناك قضية في التاريخ الإنساني، في ماضيه وحاضره، نالت مثل هذا الإهتمام ثقافياً، وكتب عنها بعض ما كتب عن فلسطين؟ وما كان الإنجاز الثقافي مما اقترن بفلسطين، مقتصراً على الكتابة بصفحتيها الفكرية والأدبية، وكأن ما استوحي منها ومما أحاط بها من احداث وما عرفت من تحولات، في فروع الثقافة الأخرى، من رسم ونحت ومسرح وسينما وموسيقى وغناء، يكاد يشكّل كلٌ منها، موسوعة خطيرة.

إن ماكتب من شعر مثلاً،لم يقتصر على مرحلة زمنية محددة من تاريخ القضية الفلسطينية، ولم يقتصر أيضاً على اتجاه فنّي معين، بل كان حضور فلسطين يرافق حضور القصيدة، ويمتد معها حيث تكون، ولم تتكئ القصيدة على موضوعها ومضامينها وموقفها، فجمعت بين جماليات الإبداع والموقف، ومثل هذا الجمع لايكون إلاّ في المنعطفات التاريخية الكبرى، بل لقد حققت القصيدة في انفتاحها على القضية الفلسطينية ، في كتابات المبدعين من الشعراء، ما أضاف إلى القصيدة العربية الجديدة، سمات إبداعية، أطلت منها على آفاق جمالية أوسع.

وما كان في الشعر، كان كذلك في أجناس الكتابة الأخرى، الرواية والمسرحية والقص القصير ، وفي مختلف أنواع الإبداع، فالإبداع الثقافي الذي اقترن بالقضية الفلسطينية ورافقها في تحولاتها، لم يكن مجرد نشاط تعبوي، شعاري وحماسي،بل لطالما كان إبداعاً راقياً، يتجدد ويضيف، ويشكل حضوراً تاريخياً، بجمالياته وموقفه في آن.

إن قراءة جمالية في الإبداع العربي المعاصر،لن يتجاوز ماكتب عن فلسطين، لأن الذي كتب عنها وكما أشرت من قبل، لم يتكئ على الموقف ، ولم يتهاون في ماهو جمالي.

« ٤ »

ساتوقف هنا، عند صفحة أخرى من صفحات فلسطين والفعل الثقافي،وهي صفحة بالغة الأهمية، تحاول لفت النظر إلى الإنجاز الثقافي الفلسطيني، في مواجهة المشروع الصهيوني ونتائجه.

وليس من مبالغة حين نقول،إن الإنجاز الثقافي الذي حققه أبناء فلسطين، على الارض الفلسطينية ، وبعيداً عنها، أكبر يكثيرمن عدد الفلسطينيين ، إذا احتكمنا الى عدد نفوس شعب من الشعوب، وما أنتج ثقافياً،في المدة الزمنية التي تحقق فيها الإنجاز الفلسطيني، مع أن مثل هذه المقارنة، لايمكن أن تغفل فارق الظروف،بين ما يعيشه الشعب الفلسطيني، سواء على ارض فلسطين أو في المنافي، وبين اي شعب آخر.

إن الإنجاز الثقافي الفلسطيني، لاينظر إليه، بحساب ما هو كمي،رغم توفر الكم فيه، وقد كرس حضوره وتأثيره ومازال، عبر مستوى نوعي رفيع، وهذا الإنجاز وقد تكامل نوعاً وكماً، رغم أن إشارتي إلى الكم، في موضع لاأهمية له فيه،إنما هي إشارة موضوعية تؤكد حقيقة لاجدال حولها.

أقول إن هذا الإنجاز ، تمثل في إنتاج فكري وإبداعي متميز، يرافقه إنجاز أكاديمي، مثله حضور الأكاديمي الفلسطيني في جميع قارات العالم، وفي أعظم جامعاتها ومراكز البحث فيها، كما تمثل في أصوات شعرية وسردية، تتحرك في محيط عالمي بفعل مواهبها، وليس بفعل آخر،كما تمثل في تشكيليين ومعماريين كبار،وفي موسيقيين ومسرحيين وسينمائيين، كرستهم أعمالهم الإستثنائية.

. . .

ومما ينبغي قوله، إن فلسطين.. الفعل الثقافي، كانت حاضرة في كل حال ، وعلى